



بسم الله الرحمن الرحيم  
جمهورية السودان  
ديوان المراجعة القومي



## تقرير عن جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030م



**المحتويات:**

رقم الصفحة	الموضوع	
3	المقدمة	1
3	المنهجية	2
4	أهداف التنمية المستدامة	3
5	جاهزية الدولة	4
14	النتائج	5
15	التوصيات	6

## أولاً: المقدمة

تتسم أهداف التنمية المستدامة بإتساع نطاقها وتغطيتها لمعظم عناصر السياسة العامة وتقديم الخدمات العامة، بدءاً من الرعاية الصحية وصولاً إلى التعليم وحماية البيئة فضلاً عن الجوانب المؤسسية والحوكمة، كما تضمن مشاركة مختلف أصحاب المصلحة بالإضافة إلى بعد مداها، وقد وصلت البلدان من مختلف أنحاء العالم مراحل مختلفة من عملية موازنة خطط وأنظمة التنمية الوطنية الخاصة بها مع الأهداف الجديدة، وسوف يستمر هذا الأمر في التطور مع تقدم دورة أهداف التنمية المستدامة على مدى إطارها الزمني الممتد لخمس عشرة عاماً.

سيركز الديوان في البداية على التحضيرات التي أعدتها الدولة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن ثم التركيز من بعد ذلك على مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بمراقبة وتقييم الأنظمة المستخدمة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ونتائجها والإبلاغ عنها، من خلال قيام الديوان بمهام المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة الالتزام سيتم تقييم مختلف جوانب الإداء في القطاع العام بصورة مستقلة وإجراء تقييمات موضوعية بشأن مستوى تقديم الخدمات الرئيسية ونتائج السياسات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السنوات القادمة بإذن الله، وبالتالي سيساهم الديوان في بناء مؤسسات تتسم بالشفافية والكفاءة والمساءلة (هدف التنمية المستدامة رقم 16). كما يستمر الديوان في إلتزامه بان يكون قوّة ومثلاً يُحتذى به في الشفافية والمساءلة فيما يقوم به من عمليات وأنشطة.

## ثانياً: المنهجية

سيتم إتباع منهجية الأنتوساي لمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي حددت أربعة مناهج وأسعة النطاق وهي:

1. تقييم مدى جاهزية الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عن التقدم المحرز فيها، ثم القيام بالرقابة على أعمالها، والتحقق من مدى موثوقية البيانات التي تقدمها.
2. إجراء رقابة الأداء التي تُقيم مستوى تنظيم وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تسهم في جوانب معينة من أهداف التنمية المستدامة.
3. تقييم ودعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 الذي يتعلق في جزء منه ببناء مؤسسات تعمل بشفافية وفعالية وتطبق المساءلة.

4. تقييم ودعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 الذي يتعلق في جزء منه ببناء مؤسسات تعمل بشفافية وفعالية وتطبق المساءلة.
  5. أن تكون أجهزة الرقابة قدوة ومثالاً يُحتذى به في الشفافية والمساءلة في عملياتها الخاصة، بما في ذلك مهام الرقابة وإعداد التقارير الرقابية.
- بما أن الوحدات الخاضعة للمراجعة في مرحلة وضع الإستراتيجيات ووضع الخطط التفصيلية لتتضمن أهداف التنمية المستدامة كلٌ فيما يليه سيتم خلال في هذا التقرير التركيز على مدى جاهزية الدولة.

### ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

حددت الوثيقة عدد 17 هدفاً و 169 غاية وقع عليها السودان ضمن 193 دولة في سبتمبر 2015م وفيما يلي بيان تلك الأهداف:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة علي خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيزالنمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،والعمالة الكاملة والمنتجة ،وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بُنى تحتية قادرة علي الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع والإبتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادة على الصمود ومستدامة.
12. ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.
13. إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حياة النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغايات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

سيتم تنفيذ هذه الأهداف في السودان على ثلاث خطط إستراتيجية وهي: 2017-2020، 2020-2025، 2025-2030 وفقاً للأولويات التي حددها، حيث ركزت على الأهداف التي لم يتم تحقيقها في الألفية الإنمائية المنتهية في عام 2015م وهي الأهداف التي ستركز المراجعة على متابعة تنفيذها والتقرير عنها للسنوات اللاحقة وفقاً لبرامج تنفيذها، وهي:

الهدف رقم (1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف رقم (2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف رقم (3) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف رقم (4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف رقم (5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف رقم (6) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

هذا بالإضافة إلى العدد (3) أهداف واردة بأهداف التنمية المستدامة 2030 وهي:

الهدف رقم (10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف رقم (16) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف رقم (17) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## رابعاً: جاهزية الدولة

إعتمدت المراجعة في هذه المرحلة على المنهج الأول (مراجعة وتقييم مدى جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة) من خلال 7 عناصر للتقييم:

### **العنصر الأول: الإلتزام السياسي والإيمان بوجود مسؤولية وطنية تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.**

بدأت المسؤولية الوطنية والإلتزام السياسي للدولة منذ التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030 في سبتمبر 2015م، على الرغم من أن جزء كبير من هذه الأهداف كان ضمن أوليات الدولة وأهدافها المضمنة في إستراتيجيتها الألفية الإنمائية المنتهية في 2015م من خلال 8 أهداف وتم إعداد تقارير بذلك في الأعوام 2010 و 2015م بواسطة المجلس القومي للسكان.

كما تم تشكيل آلية وطنية للإشراف على أهداف التنمية المستدامة بموجب قرار جمهوري رقم (117) لسنة 2016 بتاريخ 7 أبريل 2016م أي بعد 8 أشهر من توقيع الإتفاقية، برئاسة نائب رئيس الجمهورية ويكون مقرها وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي والتي تتولى مهام سكرتارية الآلية وتتكون عضوية الآلية من الآتي زكركم:

1. وزير الرعاية والضمان الإجتماعي
  2. وزير ديوان الحكم الإتحادي
  3. وزير الخارجية
  4. وزير الإعلام
  5. وزير المالية والتخطيط الإقتصادي
  6. وزير التعاون الدولي
  7. وزير الدولة برئاسة الجمهورية
  8. وزير الدولة بوزارة مجلس الوزراء
  9. وكيل وزارة التربية والتعليم
  10. وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي
  11. وكيل وزارة الصحة
  12. وكيل وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية
  13. رئيس مفوضية تخصيص مراقبة الإيرادات القومية
  14. مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء
- نائباً للرئيس  
عضواً  
عضواً

### **إختصاصات ومهام الآلية:**

1. متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المستدامة.

2. التحقق من إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الخمسية للدولة والخطط القطاعية لوزارات ومشروعات التنمية على مستوى الوزارات.
3. الإشراف على توطین أهداف التنمية على كافة مستويات الحكم.
4. الإشراف على توفير البيانات الموثوقة واللازمة لقياس التقدم المحرز في البرنامج الوطني للتنمية المستدامة.
5. تهيئة الموارد والتوعية للبرنامج الوطني للتنمية المستدامة.
6. توفير التمويل للبرنامج الوطني للتنمية المستدامة.

## **العنصر الثاني: خلق حالة من الوعي العام بشأن أهداف التنمية المستدامة والتشجيع على الحوار ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة.**

- إستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (117) لسنة 2016م الفترة (4) التي تم بموجبها تكليف المجلس القومي للسكان كنقطة إرتكاز وطنية للبرنامج الوطني للتنمية المستدامة والقيام بالمهام التالية:
1. التنسيق مع كافة الشركاء لإعداد البرنامج الوطني للتنمية المستدامة.
  2. توطین أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.
  3. بناء القدرات للشركاء من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والولايات ومنظمات المجتمع المدني.
  4. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
  5. إعداد التقارير الوطنية والعالمية.
- هذا بالإضافة إلى مهامه وإختصاصاته الرئيسية الواردة في قانون المجلس لسنة 2008م.

- في سبيل ذلك قام المجلس بالتعريف والتنوير عن أهداف التنمية المستدامة عبر عدة وسائل منها<sup>1</sup>:
1. تم تنفيذ عدد (7) حلقات بقناة النيل الأزرق والشروق مثل فيها الأمين العام للمجلس القومي للسكان والسيدة مارتا منسق الأمم المتحدة للعون الإنساني ونائب الأمين العام للمجلس مسؤول ملف التنمية.
  2. تم تنفيذ عدة برامج خاصة بالتوعية بأهداف التنمية المستدامة مع شركة بروميديا بموجب عقد بلغت تكلفته 280 ألف جنيه في العام 2016م.

<sup>1</sup>المصدر تقرير بواسطة المجلس القومي للسكان

3. أجريت مشاورات مع بعض الوزارات وعمل ورش في هذا الخصوص كما في وزارة التربية والتعليم، الصحة، البيئية، الزراعة والرعاية والضمان الإجتماعي وقامت هذه الورشات بالتنوير على مستوى الولايات.
4. أجريت زيارات ولأئية لكل من ولاية النيل الأبيض، الجزيرة، النيل الأزرق، سنار، كسلا، القضارف، البحر الأحمر، شمال وجنوب كردفان وغرب دارفور بغرض التنوير والتشاور حول كيفية إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الولاية.
5. تم الإتصال وإجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني التي أفرزت عن تكوين المنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني لأهداف التنمية المستدامة كما تم الإتصال ببعض المراكز البحثية وقطاع المرأة والشباب بخصوص أهداف التنمية المستدامة.
6. أجريت مشاورات مع بعض شركاء التنمية منها وكالة الأمم المتحدة في ديسمبر 2016م والمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد وتنمية UNDAF ومنظمة الغذاء ومشاركة في إعداد إستراتيجية Zero hunger.
7. تم تنفيذ عدد من الحملات عن أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الشباب على مستوى محليات ولاية الخرطوم السبع خلال سبتمبر 2017م .
8. تم طباعة مجموعة من المفكرات والأدوات عليها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كوسيلة لإيصال الفكرة والتوعية بها وسوف تستمر التوعية بأهداف التنمية حسب إفادة نائب الأمين العام للمجلس.

### **العنصر الثالث: توزيع المسؤوليات على مستوى الجهات الحكومية والجهات المعنية الأخرى وتوزيع الموارد المالية المناسبة ووضع إجراءات المسائلة.**

#### **أولاً: توزيع المسؤوليات على الجهات الحكومية والجهات المعنية.**

##### **أ. الآلية الوطنية للإشراف على أهداف التنمية المستدامة:**

تم تشكيل آلية وطنية بموجب قرار جمهوري رقم (117) لسنة 2016م للإشراف على أهداف التنمية المستدامة برئاسة نائب رئيس الجمهورية وعضوية عدداً من الوزراء ووكلاء الوزارات وفق مهام وإختصاصات حدّدت بالقرار الجمهوري كما تمت الإشارة لذلك في العنصر رقم (1) من هذا التقرير.

ولكن من المتوقع صدور قرار بشأن رئاسة الآلية وإسنادها لمجلس الوزراء بناءً على توصيات حكومة الوفاق الوطني بخصوص فصل المهام والإختصاصات حسب إفاة السيد وزير الرعاية والضمان الإجتماعي في إجتماعة بفريق المراجعة بتاريخ 2017/10/1 م .

### أهم إنجازات الآلية منذ تشكيلها في أبريل 2016م:

تم عقد عدد (4) إجتماعات، ناقش الإجتماع الأول التعريف بأهداف التنمية المستدامة، الإجتماع الثاني نوقش فيه البرنامج الوطني للتنمية المستدامة 2016-2030 وخطط الآلية في ما يتعلق بالإشراف وتكليف المجلس القومي للسكان مقررًا للآلية بالإضافة إلى التوصية بإنشاء لجنة للتنمية المستدامة بالمجلس الوطني، الإجتماع الثالث كان إجتماعاً إستثنائياً ضم كل من وزير المالية، الزراعة، الرعاية والضمان الإجتماعي، المجلس القومي للسكان والمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي، وناقش الإجتماع قضية الفقر والمسوحات الخاصة به والموائمة لأهداف التنمية المستدامة، أما الإجتماع الرابع تناول البيانات الإحصائية والتوصية بإنشاء نظام معلومات بأهداف التنمية المستدامة.

### ملاحظات المراجعة:

1. لاتوجد برامج عمل واضحة وفق جداول زمنية لهذه الآلية.
2. ضعف أداء الآلية خلال الفترة من أبريل 2016 وحتى أكتوبر 2017 (19شهر) الناتج فقط (4) إجتماعات.
3. لم يتم رئيس الآلية بإصدار قرار يقضي بتشكيل آلية وطنية على مستوى الولايات لتولي الإشراف على أهداف التنمية المستدامة.
4. لم يتم الآلية بالإشراف على تحديث المؤشرات وخطوط الأساس التي لازال يتم الإعتماد على البيانات الواردة في تقرير الألفية الإنمائية المنتهية في العام 2015 ونتائج المسح المزدوج للعام 2014.
5. عدم إكمال المؤشرات على مستوى الوحدات التنفيذية منها على سبيل المثال وزارة التربية والتعليم التي لم تصدر كتابها الإحصائي الخاص بمؤشرات التعليم للفترات 2013-2014م، 2014-2015م، 2015-2016م، 2016-2017م.

ب.المجلس القومي للسكان:

إستناداً للقرار الجمهوري (117) لسنة 2016م الفقرة (4) وقرار مجلس لوزراء رقم (115) لسنة 2016 الفقرة (2) تم تكليف المجلس القومي للسكان كنقطة إرتكاز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومقرر للآلية الوطنية ويكون مسؤول عن المهام التالية:

1. التنسيق مع كافة الجهات والشركاء لإعداد البرنامج الوطني للتنمية المستدامة.
2. توطين أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
3. بناء قدرات الشركاء من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والولايات ومنظمات المجتمع المدني.
4. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
5. إعداد التقارير الوطنية والعالمية.

#### أهم إنجازات المجلس:

نفذ المجلس كثير من المهام الموكلة إليه كما تمت الإشارة لذلك في العنصر رقم (2) بهذا التقرير، بالإضافة إلى تكوين فريق وطني مختص من عدد (47) عضواً للمساعدة في وضع خطة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة في إعداد التقارير الوطنية الدورية وترويج وبناء قدرات الولايات وكان ذلك بموجب قرار إداري رقم (13) بتاريخ 2016/11/2 مصادر من الأمين العام للمجلس القومي للسكان.

#### ملاحظات المراجعة:

1. لم يتم تحديث مؤشرات التنمية المستدامة بل يتم الإعتماد على مؤشرات المسح المختلط 2014م والبيانات الخاصة بتقرير الألفية الإنمائية 2015م.
2. لا توجد خطط عمل وفق جداول زمنية وبرامج خاصة بدور المجلس لتنفيذ أهداف التنمية كما جاء في القرار الجمهوري رقم (117) خاصةً فيما يتعلق بالجانب التوعوي والتعريف بأهداف التنمية المستدامة.

#### ج. إدماج أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجية الدولة (المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي):

تم إدماج أهداف التنمية المستدامة والتي حددت بوثيقة الأمم المتحدة والبالغة 17 هدفاً و 169 غاية بالإستراتيجية الثالثة 2017-2020م على المستوى الإتحادي والولائي، وقامت المراجعة بمطابقة تلك الأهداف بالإستراتيجية حسب تبعيتها للقطاعات التنفيذية.

#### د. إجراءات المتابعة والمسائلة:

تم تنزيل أهداف التنمية المستدامة للقطاعات والوحدات التنفيذية كل فيما يليه، وتتم المتابعة بواسطة المجلس القومي للسكان ومن خلال إستمارة معدة للتقارير الدورية للوحدات كل 6 أشهر لقياس التقدم المحرز في التنفيذ هذا بالإضافة إلى دور الخبراء المختصين على مستوى كل وحدة تنفيذية.

#### هـ. الموازنات المالية:

اجتمع فريق المراجعة في تاريخ 2017/10/12م مع السيد/ وكيل التخطيط بوزارة المالية الاتحادية بخصوص جاهزية الوزارة لتمويل أهداف التنمية المستدامة على المكون المحلي والشراكات الأجنبية، حيث أفاد أن أهداف التنمية المستدامة يتم تمويلها ضمن مشروعات الخطة الخمسية 2015 -2019م ولا يوجد لديهم أي مشروعات تحت مسمى التنمية المستدامة بتكاليف منفصلة سواء كانت على المكون المحلي أو الشراكات الأجنبية.

#### و. الجهاز المركزي للإحصاء:

إستناداً لقانون الجهاز المركزي للإحصاء (إستناداً للمادة 9/أ من المرسوم الجمهوري لسنة 2015م إختصاصات وزارة مجلس الوزراء) أن من مهام الجهاز المركزي للإحصاء أن يقوم بإجراء التعدادات القومية والمسوحات النوعية وإدارة قواعد البيانات الإحصائية وإتاحتها لأجهزة الدولة المختلفة)

وإستناداً لأهداف ومهام الجهاز المركزي للإحصاء المنشورة بموقعه الإلكتروني [Http://cbs.gov.sd](http://cbs.gov.sd) الفقرة 3 التي نصت على (المشاركة في وضع النظم الإحصائية لتتبع في تنفيذ خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية إحصائياً على المستوى الجزئي والكلّي وإعداد المعلومات على مستوى تنفيذها) والفقرة 5 التي نصت على وضع القواعد والتوجيهات الفنية العامة التي تساعد أجهزة الدولة وكافة القطاعات الإقتصادية الأخرى ومساعدتها في إنشاء وحدات إحصائية ورفع كفاءة العاملين فيها)، والفقرة 6 التي نصت على (تجميع البيانات الإحصائية الجارية عن كافة الموارد وإستخداماتها لمختلف أوجه نشاط المجتمع في أوقاتها المناسبة وتجهيزها وتحليلها ونشرها وإعداد ووضع التقديرات الخاصة بتطوير مختلف المؤشرات الإحصائية).

تبين للمراجعة من خلال الإجتماع مع منسق الجهاز المركزي للإحصاء بتاريخ 2017/10/16م الآتي:

1. لم يتم الجهاز بتحديث المؤشرات وخطوط الأساس الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وإنما يتم الإعتماد على البيانات الخاصة بالتعداد للعام 2008م والمسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2014م ومسح ميزانية الأسر الفقيرة للعام 2014م.

2. لم يتم بنشر كتيبات الإحصاء للأعوام 2014 - 2015 - 2016م وأفادوا بأنها قيد الطباعة.
3. وجود عدد 238 مؤشر للقياس حيث تم تصنيف هذه المؤشرات إحصائياً إلى ثلاثة فئات:
  - أ. الفئة (1) لها منهجية وبيانات ويمكن حساب مؤشراتها كالتعليم، الصحة، الفقر، والوفيات... الخ.
  - ب. الفئة (2) مؤشرات لها منهجية معرفية من ناحية الحساب ولكن ليس لديها مصدر بيانات مثل: المخدرات العنيفة ضد المرأة، الفساد، وفيما يتعلق بالحوادث والعنف الجسدي.
  - ج. الفئة (3) مؤشرات ليس لها منهجيات معرفة وليس لها مصادر بيانات.

تبنى الجهاز إستراتيجية (2012-2016م) لتطوير النظام الإحصائي بالشراكة مع صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن أهم أهدافه إنشاء وحدات إحصائية في كل الوحدات والقطاعات والوزارات بإنتاج وإستخدام البيانات الإحصائية إلا أنه تكشف للمراجعة من خلال الإجماع إن عدد الوحدات المكونة بالقطاعات هي (7) وحدات فقط وتم تقييم هذه الإستراتيجية في نهاية العام 2016م من قبل بنك التنمية الأفريقي ومن أهم توصياته إعادة وعمل دورة أخرى للإستراتيجية وزيادة التنسيق مع الوحدات الإحصائية.

## **العنصر الرابع: إعداد الخطط التفصيلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للتأكد من إعداد الخطط التفصيلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.**

إطلع فريق المراجعة على الخطط القطاعية لبعض الوزارات منها:

1. وزارة الرعاية الإجتماعية.
2. وزارة التربية والتعليم.
3. وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني.
4. وزارة الزراعة.

وقد تبين للمراجعة ترجمة الأهداف إلى مشروعات وإدماجها ضمن الخطط التشغيلية السنوية بل درجت بعض الوزارات كوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي في عمل دراسات وتحديد المشروعات التي تحتاج إلى تمويل خارجي وهذا نموذج توصي المراجعة بتعميمه على كل الوزارات والوحدات التنفيذية للإسترشاد به، إلا أن هذه الخطط والمشروعات لم تنتهي بعد ولا زالت الوحدات التنفيذية تعمل على حساب الكلفة لكل مشروع.

## **العنصر الخامس: تصميم ووضع الأنظمة لقياس مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

حسب إفادة مسؤول ملف التنمية بالمجلس القومي للسكان بأنه لم يتم تصميم نظام حتى الآن ووضع أنظمة للرقابة وذلك لعدم حسم موضوع المؤشرات مع الجهاز المركزي للإحصاء.

**العنصر السادس:** وضع خطوط أساس لبيان الوضع عند بداية عملية التنفيذ لمختلف المؤشرات التي سيتم في ضوءها الحكم على التقدم المحرز.

من خلال إجتماع فريق المراجعة بالأمين العام للمجلس القومي للسكان ومسؤول ملف التنمية أفادوا بأن المجلس في هذه المرحلة يعتمد على خطوط الأساس الواردة في تقرير الألفية الإنمائية المنتهية في 2015 ونتائج المسح المزدوج للعام 2014م، ولم يتم تحديث هذه البيانات حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. وتم تقديم عدد 240 مؤشر إلا أن هناك بعض الأهداف ليس لها مؤشرات قياس خاصة بها مثل المخدرات، الفساد، تلوث الهواء، العنف ضد المرأة، صحة اليافعات (المراهقات) والحمل غير المشروع .

**العنصر السابع:** وضع إجراءات للمراقبة وتقارير الإنجاز المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنية

حسب إفادة الأمين العام للمجلس القومي للسكان بأنه تم رفع مسودة لمجلس الوزراء والبرلمان للمصادقة عليها بخصوص إجراءات الرقابة والمتابعة ووضع الأنظمة والمسائلة.

## خامساً: النتائج

1. تأخير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى تاريخ توقيع الإتفاقية في سبتمبر 2015م (25شهر) مما قد يؤثر سلباً على تنفيذ الأهداف خلال الفترة المحددة للإتفاق.
2. تأخير تشكيل الآلية الوطنية للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تم تشكيلها في أبريل 2016م أي بعد (8) أشهر من تاريخ توقيع الإتفاقية.
3. لا توجد لكل من الآلية الوطنية والمجلس القومي للسكان وبرامج واضحة ومكتوبة وفق جداول زمنية لتنفيذ المهام والإختصاصات الخاصة بكل منهم التي وردت في القرار الجمهوري رقم (117) لسنة 2016م، حيث عقدت الآلية فقط عدد (4) إجتماعات تفكيرية خلال فترة (19) شهر من تكوينها.
4. لم يتم تشكيل آلية وطنية على مستوى الولايات للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
5. لم يتم تحديث المؤشرات وخطوط الأساس الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، حيث لازال يتم الإعتماد على البيانات الخاصة بالتعداد 2008م والمسح العنقودي لأغراض محدودة والمسح الخاص بالأسر الفقيرة 2014م، حيث لم يتم الجهاز المركزي للإحصاء بنشر الكتب الإحصائية للأعوام 2014، 2015، 2016م حتى تاريخه.
6. وجود نقص حاد في البيانات الخاصة بمؤشرات بعض الأهداف بالجهاز المركزي للإحصاء، حيث لا توجد مصادر بيانات لبعض الأهداف على الرغم من وجود منهجية لحسابها مثال ذلك المخدرات، الفساد، العنف ضد المرأة ووفيات الحوادث المرورية، والبعض الآخر ليس له منهجيات ولا مصادر بيانات.
7. التمويل: لا توجد أي ترتيبات بوزارة المالية الإتحادية لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حسب إفادة وكيل التخطيط بالوزارة في إجتماعه بفريق المراجعة بتاريخ 2017/10/10م، حيث يتم تمويل أهداف التنمية المستدامة ضمن برنامج التنمية المدرج في خطة الدولة الخمسية 2015-2019م، وأن المالية لم تتسلم أيّ مشروعات خاصة بالتنمية المستدامة بصورة منفصلة بتكاليف تنفيذ سواء كان على المكون المحلي أو الشراكات الأجنبية.

## سادساً: التوصيات

1. تفعيل دور الآلية وكل الأجهزة التنفيذية للقيام بدورها تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإحراز تقدم فيها حسب الفترة الزمنية المحددة في الإتفاقية.
2. على الآلية الوطنية الإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمجلس القومي للسكان وضع خطط وبرامج عمل واضحة للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
3. إصدار قرار من رئيس الآلية الوطنية بتشكيل آليات وطنية على مستوى الولايات للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
4. توفير وتحديث المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال قيام الآلية الوطنية بدورها في هذا الشأن بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وهو المسؤول الأول عن إنتاج هذه البيانات والوزارات والقطاعات التنفيذية.
5. تطوير الجهاز المركزي للإحصاء بحيث يلبي كل البيانات المطلوبة وفي الوقت المناسب.

## سابعاً : الإستجابة للتوصيات الواردة بتقرير المراجعة

أ/ دور البرلمان في شأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة :-

في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم تكوين لجنة بموجب قرار رئيس الهيئة التشريعية القومية رقم (3) لسنة 2018 بتاريخ 2018/4/30 لدراسة موضوع الإستعراض الوطني عن التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السودان والمشاركة في إعدادة والإستجابة لمتطلباته وتتكون اللجنة من عدد (12) عضو برئاسة د / أحمد مجذوب احمد علي .

وتمثلت إختصاصات اللجنة في الآتي :-

- 1/ دراسة الوثائق المتعلقة بالإستعراض الوطني ومتطلباته .
  - 2/ الإتصال والتشاور مع الأمين العام للمجلس القومي للبيئة والموارد الطبيعية نقطة الاتصال لمنندى الأمم المتحدة السياسي المعني بالتنمية المستدامة .
  - 3/ تقديم تقرير بشأن وثائق الإستعراض الوطني مستحبة الإستعراض الوطني الذي يعده السودان والإستبيان الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي لتملأه البرلمانات الوطنية .
- أهم إنجازات اللجنة :-

1/ تم الإتصال بالأمين العام للمجلس القومي للسكان (د/ لمياء عبدالغفار ) وأجتمعت مع اللجنة بكامل أعضائها ، وتم إتخاذ قرار بأن يعقد لها جلسة سماع .

2/ نظمت لجنة الهيئة التشريعية القومية المكلفة بدراسة الإستعراض الوطني المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة في إعدادها والإستجابة لمتطلباتها وتحت رعاية البروفيسور إبراهيم أحمد عمر ، رئيس الشعبة البرلمانية الوطنية

جلسة سماع برلمانية حول تنفيذ السودان لأهداف التنمية المستدامة في 2018/5/27 كان عدد الحضور فيها (200 عضو من البرلمان) وممثل الأمم المتحدة ' قدمت خلال الجلسة د/ لمياء عبدالغفار/ الأمين العام للمجلس القومي للسكان(مقرر الألية الوطنية ) وبمساعدة الخبير الوطني د/ حسن موسى يوسف أستعراض المجلس القومي للسكان حول أهداف التنمية المستدامة وكانت المداخلات من عدد (22 عضو ) .

وفي نهاية الجلسة أوصت اللجنة بتكوين لجنة دائمة بالمجلس الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

شارك البرلمان في كل المؤتمرات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة

ب/ الدولة ( الجهاز التنفيذي):-

تضمنت السياسة العامة للدولة للعام 2018 مجموعة من البرامج والانشطة التي توافقت مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في العديد من المحاور وفيما يلي نورد بعض النماذج :-

1/ استغلال مصادر الطاقات المتجددة بالاستفادة من المصادر المائية والشمسية وطاقة الرياح وفي توفير الطاقة وتوليد الكهرباء وحسن توزيعها واستدامة انتاجها . الهدف رقم (7)

2/ المحافظة على الحياة البرية وتنظيم الصيد على نحو فعال . الهدف رقم (14).

3/ إستقطاب العون الخارجي وتوجيهه لخدمة قضايا التنمية وفق الأولويات الوطنية ' خاصة في مجالات الصحة والتعليم . الهدف رقم (4/3).

4/ تعزيز وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتكاملة ذات التوعية الجيدة والمعتمدة على التقنية الحديثة بالتركيز على قضايا طب الاسرة وصحة الامهات والاطفال وتعزيز التغذية ومكافحة الامراض المعدية وغير المعدية وذلك من خلال الاهتمام بالكوادر الصحية وتحسين اوضاعهم وتعزيز اخلاقيات المهنة لكل العاملين الصحيين ' مع اعادة تعريف دور العاملين الصحيين وفق المعايير الدولية ومعالجة اثر الحصار على تدريبهم وبناء قدراتهم . الهدف رقم (3)

5/ التوجيه نحو سياسة العمل الحر للخريجين وتوليد فرص العمل لهم من خلال تدريب وتنظيم وتطوير القطاعات الانتاجية التقليدية وتحفيز الشباب للاستقرار في المناطق الريفية مع تسهيل اجراءات التمويل لهم وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدورة في تشغيل الخريجين . الهدف رقم (8) .

6/ تأكيد الدولة مسؤوليتها بمجانية التعليم والزامية التعليم الاولى من خلال رفع موازنة التعليم الى نسبة لا تقل عن 6% من ( الدخل القومي الاجمالي ) بما يمكن من القيام بزيادة كفاءة وجودة التعليم من خلال تشجيع البحث العلمي وتحسين البيئة التعليمية وبضمن العدالة في تقديم الخدمة وتوزيع المعلمين بما يقلل الفروقات بين اشكال التعليم المختلفة . الهدف رقم (4) .

7/ إقامة دولة العدالة الاجتماعية بتقوية وتوسيع وتفعيل آليات الحماية والرعاية الاجتماعية وتزكية العمل الاجتماعي بما يتوافق والقيم الفاضلة ' للمساهمة في تقليل حدة الفقر من خلال قواعد بيانات ومعلومات متكاملة عن الفقراء وإحتياجاتهم وإنشاء صندوق قومي للأمان والحماية الاجتماعية يعمل على التداخلات والحزم المتكاملة لمحاربة الفقر بالدعم المباشر ' توفير سبل العيش عبر التمويل الاصغر والتدريب للأسر .(الهدف رقم 1 و 10) .

8/ تعتمد الدولة أهداف التنمية المستدامة 2030 بما يتوافق والقيم الإسلامية الفاضلة وأولويات الدولة فيى خطتها القرنية من خلال اعلاء التكافل المجتمعي وحشد الموارد والاجهزة السياسية والتنفيذية والمجتمعية وتوفير التمويل الوطني لجذب الدعم الخارجي لها . (الهدف رقم 17).

9/ زيادة الفوائد الإقتصادية من الموارد البحرية بترقية مصائد الاسماك وترقية الاحياء المائية وتفعيل السياحة وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية والنهرية . ( الهدف رقم 14).

ج/ الآلية الوطنية :-

تم إعادة تشكيل الآلية الوطنية للإشراف على أهداف للتنمية المستدامة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2018 بتاريخ 2018/4/16 برئاسة / النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ورئيساً مناوياً وزير الضمان والتنمية الاجتماعية.

أهم إنجازات الآلية :-

-إعداد مسودة البرنامج الوطني بالتشاور مع كافة أصحاب المصلحة .

- إعداد التقرير الطوعي الوطني الذي سيقدم لجمعية الامم المتحدة في يوليو 2018 .
- التنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء بخصوص تحديث المؤشرات وخطوط الأساس .

- إنتهى -